

المحاضرة التاسعة عشر 2019-2020

النظام القانوني للحريات العامة:

إن الحرية المعلنة عنها يجب إن تترسخ في الوسط الاجتماعي والسياسي وذلك عن طريق تحديد صحيح لمعناها وتعين شروط ممارستها وتهيئة الأوضاع القانونية التي تتيح الإفادة منها وذلك من خلال إن يكون هنالك نظام قانوني ينقلها إلى الواقع العملي لذلك نجد إن مسألة الاعتراف القانوني يختلف بين الأنظمة من نظام إلى آخر كما حدث ذلك في فرنسا عندما انتقلت من وثيقة فلسفية سياسية إلى مرحلة الوثيقة في الدستور وعكس ذلك في بريطانيا فهم يعتقدون إن أي نظام للحريات لا يمكن إن يستمر إذا لم تكن اغلب أعضاء المجتمع مهتم به وحريصة على الحفاظ عليه فلذلك اعتقدوا إن الدفاع عن الحريات ونظامها لا يشترط عن وجود نصوص فقط بل عن ترسيخ عادات وتقاليدها يحترمها الجميع بها.

إن القاعدة القانونية يمكن ان تأخذ الشكل الدستوري أو التشريعي ويمكن ان تصدر عن السلطة التنفيذية في إطار ممارستها التنظيمية يعد القضاء الجهة المؤهلة للعقاب في حال انتهاك قاعدة قانونية لأن الأمر يتعلق بحماية الحريات ضد عناصر السلطة أو ضد الأفراد.

إذا لا يمكن إن يكون الكلام موضوعيا عن وجود وتطبيق الحريات العامة للأفراد في حالة إعلان الحريات العامة وتثبيتها دستوريا فقط وإنما يجب إن تكفل الإعلان ببيانها وذكرها تفصيليا في القوانين الوضعية التي تسمح عندئذ بالأخذ بفكرة الحريات العامة في دولة من الدول وهذا ينطبق على دولة القانون التي تكون قادر على تثبيت الحريات العامة ونشرها وضمائها.

لذا ان الدولة القانونية هي وحدها الكفيل بالتطبيق ولأخذ بفكرة الحريات العامة لذلك نجد الحريات العامة ودورها بشكل حقيقي في دولة القانون تنظيم أجهزة الدولة بشكل منظم ويتمتع القانون بمكانة عالية على اعتبار انه القانون الأعلى لكل من الحكام والمحكومين لا نه تعبير عن الإرادة العامة أو السيادة الشعبية التي تنظر إلى الكل نظرة واحدة غير منحازة.

إن مصدر القانون هي الإرادة العامة أو السيادة الشعبية فأنها كفيلة بمراعاة الأفراد وحقوقهم وأداة التعبير هو البرلمان الممثل والمتحدث باسمه.

إن هذه الحريات هي غير مطلقة وإنما هي بالأصح عرضه للتطبيق والإيقاف بمقتضى الأوضاع العامة السائدة في مجتمع من المجتمعات ففي الحالات الطبيعية

ليس هنالك ما يلزم المساس بالحريات إلا إن هذه الحريات وفي جانب منها قد يتوقف العمل بها إذا اقتضت الظروف وحتى في الظروف الاعتيادية فالحرية غير مطلقه وإنما تنظيم إذا تقوم الدولة بأجهزتها التشريعية والتنفيذية بهذه المهمة لحماية امن المجتمع واستقرار البلاد خلال تطبيق القانون وتفعيله.